

البند الثالث عشر:

تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في مختبر التشريعات التخصصية.

مذكرة شارحة

بشأن

تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مختبر التشريعات التخصصية

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (40-320) بتاريخ 2021/12/23 من المندوبية الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة، تطلب خلالها إدراج "تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في مختبر التشريعات التخصصية" ضمن مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31).
- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (109) القرار رقم (2325) بتاريخ 2022/2/10، الذي تضمن في فقرته (أولاً/14) عرض موضوع "تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مختبر التشريعات التخصصية" في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31).
- (مرفق: الورقة التي أعدتها وزارة الاقتصاد الإماراتية حول تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في مختبر التشريعات التخصصية).
- وبعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (الأمانة العامة: 19-2022/7/21) للتحضير للقمة العربية د.ع (31)، أكد المجلس على أهمية تضمينه في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة.



مختبر التشريعات التخصصية مبادرة وزارة الاقتصاد

نبذة عن مختبر التشريعات:

مختبر التشريعات الذي انطلق في يناير 2019 بالشراكة مع مؤسسة دبي للمستقبل والذي يهدف إلى تعزيز المكانة الرائدة لدولة الإمارات العربية المتحدة كحاضنة عالمية للابتكار ومركز لتجريب وتطبيق التقنيات المتقدمة التي ترسم ملامح الحياة في المستقبل وإلى خلق بيئة تشريعية مرنة في مجال الابتكار التشريعي، حيث يقدم مختبر التشريعات نهجاً مبتكراً لعملية تشريع التقنيات الناشئة و تطبيقها من خلال العمل مع الجهات المُشرعة والقطاع الخاص والمبتكرين وقادة الأعمال وكذلك المشاركة في تطوير تشريعات تساعد على مواكبة سرعة الابتكارات لتلافي عرقلة اصدار التشريعات والمواءمة بين سرعة التشريع وسرعة الابتكار.

مختبر التشريعات التخصصية

مختبر التشريعات التخصصية لدى وزارة الاقتصاد هي إحدى مبادرات "مختبر التشريعات الأمانة العامة لمجلس الوزراء" وهي خطوة نحو ريادة الإمارات في مجال الابتكار التشريعي بالمجالات الاقتصادية وتعزيز جاذبية المشاريع الريادية في قطاعات الاقتصاد الجديد، انسجاماً مع مبادرات ومشاريع الخمسين ومستهدفات مئوية الإمارات 2071. يهدف مختبر التشريعات التخصصية إلى إصدار مشاريع مبتكرة ذات الصفة المستقبلية تحاكي بيئة مرنة واستباقية وتُحدث تغييراً في آلية تشريع التقنيات الناشئة وتطبيقاتها. كما يهدف إلى وضع الممكنات والأطر التشريعية التي تعمل على نموذج اقتصادي جديد تستقطب جذب المواهب وتعزيز التكنولوجيا والتحول الرقمي في البنية الاقتصادية.

يتولى مختبر التشريعات التخصصية بالتنسيق مع مختبر التشريعات التابع للأمانة العامة لمجلس الوزراء التعامل بشفافية مع أصحاب المشاريع ذات الطابع المستقبلي بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بتنظيم تشريعات المستقبل المتعلقة بتقنيات التنقل والقطاع الصحي وتقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناع لتكون البيئة التشريعية ممكنة واستباقية لأي تقنية ناشئة أو أنشطة اقتصادية ريادية جديدة.

برنامج عمل مختبر التشريعات التخصصية:

يتولى عمل مختبر التشريعات التخصصية بالعمل مع رواد الأعمال ومختبر التشريعات لوضع الممكنات والأطر التشريعية التي تعزز الأنشطة والاقتصادية المبتكرة في ظل الجهود الرامية إلى استحداث تشريعات وتطوير التشريعات الحالية، ووضع آلية لتنفيذ المهام وذلك بتشكيل فريق عمل مختبر التشريعات التخصصية والذي يتكون من الخبراء والمختصين من وزارة الاقتصاد والجهات ذات العلاقة لدراسة وتقييم المشاريع ذات الصلة المستقبلية ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات من القطاع الخاص والحكومي والقطاع الأكاديمي والقانوني تحقيقاً لتمكين مشاريع المستقبل الابتكارية من العمل في الدولة.

تجدر الإشارة إلى استهداف المختبر إلى تنظيم لقاءات دورية مع أصحاب المشاريع المبتكرة ذات الطابع المستقبلي سواء من خلال جلسات تفاعلية حضورية وعن بعد للتعريف بدور المختبر ونشر التوعية للتواصل معه من قبل أصحاب المشاريع المستقبلية بل وعرض فيديوهات تعريفية عن المشاريع المبتكرة ذات الطابع المستقبلي واستعراض التحديات التشريعية تمهيدا لاجاد البيئة التشريعية الممكنة لعمل مشاريع المستقبل المبتكرة.